مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

STEP: رباعي الاستقرار

(السعودية وتركيا ومصر وباكستان)

أ.د صالح بن محمد الخثلان

مستشار أول في مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

في أعقاب الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية وتداعياتها الخطيرة، وفي ظل تنامي حالة عدم اليقين في أنحاء الشرق الأوسط، يتزايد الاهتمام بنمط ناشئ من التنسيق الإقليمي يضم المملكة العربية السعودية، وتركيا ومصر وباكستان. وتنبع أهمية هذا التنسيق من الثقل الاستراتيجي الذي تتمتع به هذه الدول، وتوقيت ظهوره، والحاجة المتزايدة إلى أطر إقليمية قادرة على دعم الاستقرار في منطقة تبدو فيها القوى الكبرى أقل استعداداً، أو أقل قدرة، على إدارة الأزمات بفاعلية، بل أسهم في زعزعة استقرار المنطقة.

وعلى خلاف أطر مثل **BRICS** و**AUKUS** و**I2U2**، لا يبدو أن هذا التكتل الناشئ يحمل حتى الآن اسماً أو اختصاراً يحظى باعتراف واسع. ومن هنا يمكن اعتماد تسمية مستمدة من الأحرف الأولى لأسماء الدول الأربع: المملكة العربية السعودية (**S**audi Arabia)، وتركيا (**T**urkey)، ومصر (**E**gypt)، وباكستان (**P**akistan). هذا الاختصار يحمل دلالة رمزية مناسبة، إذ يعني أيضاً: **«خطوة نحو الاستقرار»**.

وتكتسب هذه التسمية أهمية خاصة لأنها تميز هذا الإطار عن أوصاف أخرى مضللة؛ فقد وصفه البعض بأنه «تحالف» أو «كتلة سنية»، غير أن أياً من هذين الوصفين لا يعكس طبيعته الحالية على الإطلاق. ففي أدبيات العلاقات الدولية، يشير مفهوم التحالف عادةً إلى تعاون أمني يقوم على مواجهة تهديدات مشتركة، والتزامات متبادلة، وتنسيق عسكري أو مؤسسي. هذه السمات الأساسية لا يمتلكها **STEP**.

كما أن **STEP** ليس تجمعاً ذا طابع ديني، كما يصوره البعض؛ فرغم أن الدول الأربع ذات أغلبية سكانية سنية، فإن اختزال سياساتها الخارجية في هويتها الدينية يعد طرحاً مضللاً، لأنه يتجاهل الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية والجيوسياسية التي تشكل، في المقام الأول، سلوكها الإقليمي.

ولذلك من الأنسب النظر إلى **STEP** باعتباره إطاراً للتنسيق الاستراتيجي، أو منصةً للتشاور، تجمع بين دول تتقاطع مصالحها في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. كما يمكن اعتباره إطاراً إقليمياً للدبلوماسية الوقائية، في وقت تزداد فيه الحاجة إلى مثل هذه الآليات.

وتنبع أهمية هذا الإطار من تكامل عناصر القوة التي تمتلكها دوله الأعضاء. فالمملكة العربية السعودية تمثل مركز الثقل السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، كما تحتل مكانة فريدة في العالم الإسلامي بصفتها حاضنة الحرمين الشريفين، وتلعب دوراً محورياً في أسواق الطاقة العالمية، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي الذي يربط الخليج العربي بالبحر الأحمر.

> **STEP تسمية مستمدة من الأحرف الأولى لأسماء الدول الأربع: المملكة العربية السعودية (Saudi Arabia) وتركيا (Turkey)، ومصر (Egypt) وباكستان (Pakistan)**

وتسهم **تركيا** بقدرات عسكرية وصناعات دفاعية متنامية، إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق الأوسط بأوروبا والبحر الأسود ومنطقة القوقاز. كما أن عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وانخراطها الفاعل في سوريا والقوقاز وشرق البحر المتوسط، يعززان من نفوذها الإقليمي.

أما **مصر**، فعلى الرغم من أنها أصبحت أكثر تركيزاً على شؤونها الداخلية خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت الربيع العربي، فإنها لا تزال تمتلك وزناً دبلوماسياً معتبراً وخبرة مؤسسية طويلة في إدارة الأزمات الإقليمية. كما يظل موقعها الاستراتيجي، المرتكز على قناة السويس وإطلالتها على كل من البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، أحد أهم مقوماتها الجيوسياسية.

وتتمتع باكستان بمقومات قوة من نوع مختلف، لكنها لا تقل أهمية، فهي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي تمتلك سلاحاً نووياً، وتجمع بين قدرات عسكرية كبيرة وثقل ديموغرافي مهم.

وعند النظر إلى هذه الدول الأربع مجتمعة، نجد أنها تجمع مزيجاً نادراً من المقومات الاستراتيجية، يشمل النفوذ الاقتصادي، والشرعية الدينية، والقدرات العسكرية، والخبرة الدبلوماسية، والموقع الجيوستراتيجي، والثقل السكاني، والردع النووي. وهذا المزيج يجعل STEP أكثر من مجرد منصة للتشاور، إذ يجمع بين دول تمتلك مجتمعة قدرة كبيرة على التأثير في البيئة الأمنية الإقليمية والإسهام في تعزيز الاستقرار في المنطقة.

ويرتبط ظهور هذا التنسيق ارتباطاً وثيقاً بالتحولات الأخيرة في البيئة الاستراتيجية الإقليمية. فمنذ الحرب الإسرائيلية على غزة التي أعقبت هجمات السابع من أكتوبر، تصاعدت حالة عدم الاستقرار في أنحاء الشرق الأوسط. وقد تعزز هذا الوضع بفعل النهج الإسرائيلي المتزايد في فرض النفوذ الإقليمي، والتهديدات المتكررة التي توجهها إسرائيل إلى الدول المجاورة، والتصريحات الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين بشأن فكرة «إسرائيل الكبرى» وإعادة تشكيل النظام الإقليمي، كما أن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية- الإيرانية زادت من حالة عدم الاستقرار في الاقليم.

ولا تقتصر مظاهر عدم الاستقرار على هذه الصراعات، بل تمتد أيضاً إلى السودان وليبيا واليمن، وسوريا، ولبنان والعراق. ورغم أن بعض التطورات، ولا سيما في سوريا، توحي بوجود تحسن محدود، فإن عدم الاستقرار لا يزال السمة الغالبة على البيئة الإقليمية الراهنة.

تنبع أهمية هذا التنسيق من الثقل الاستراتيجي الذي تتمتع به هذه الدول وتوقيت ظهوره والحاجة المتزايدة إلى أطر إقليمية قادرة على دعم الاستقرار

وفي الوقت نفسه، تبدو القوى الكبرى أقل استعداداً أو أقل قدرة على الاضطلاع بدورها التقليدي في الحفاظ على الأمن الإقليمي. فما تزال **روسيا** منشغلة بالحرب في أوكرانيا، بينما تواصل **الصين**، رغم توسع حضورها الاقتصادي وتعيينها مبعوثاً خاصاً للمنطقة، تتبنى نهجاً حذراً تجاه قضايا المنطقة المعقّدة.

أما **الولايات المتحدة** فقد خفضت تدريجياً مستوى انخراطها في الشرق الأوسط مع تحول اهتمامها الاستراتيجي نحو آسيا، في حين أضافت سياسات إدارة ترامب مزيداً من الغموض وعدم اليقين، ولا سيما في ظل إدراك بعض الفاعلين الإقليميين أن بعض القرارات الأمريكية، كما في الحرب الأخيرة، أسهمت في زيادة عدم الاستقرار بدلاً من تعزيز النظام الإقليمي.

وفي هذا السياق، يمثل تعزيز التنسيق بين القوى الإقليمية الرئيسة محاولةً لملء جانب من الفراغ الاستراتيجي الناشئ، أو على الأقل الحد من المزيد من التدهور في البيئة الأمنية الإقليمية.

وتتقاسم الدول الأربع أيضاً مصلحة استراتيجية واضحة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. فعدم الاستقرار نادراً ما يظل محصوراً داخل الدول التي تشهد صراعات، بل يخلّف أعباء سياسية واقتصادية وأمنية تمتد إلى القوى الرئيسة في المنطقة. كما يؤدي استمرار الاضطرابات إلى استنزاف الموارد الوطنية وتحويلها بعيداً عن مسارات التنمية والإصلاح الاقتصادي.

ويكتسب هذا التنسيق كذلك بُعداً قيمياً أوسع. فبحكم مكانتها السياسية، وما تمتلكه من قدرات، وأدوارها التاريخية، باتت هذه الدول ترى نفسها، بدرجات متفاوتة، مسؤولة عن الإسهام في أمن واستقرار «العالم الإسلامي». إذ أن كثيراً من أخطر الصراعات الراهنة تدور داخل مناطق ذات أغلبية مسلمة، سواء في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو آسيا. ومن ثم، يمكن فهم هذا التعاون ليس فقط من منظور المصالح الوطنية، بل أيضاً باعتباره تعبيراً عن شعور متزايد بالمسؤولية المشتركة تجاه مجتمعات تتطلع بصورة متزايدة إلى الدول الإسلامية الكبرى لتوفير قيادة إقليمية بنّاءة.

شخصياً أعتقد أن هذا الشعور بالمسؤولية قد يكون أحد الدوافع الرئيسة وراء الإطار الرباعي؛ فالمصالح الاستراتيجية، على أهميتها، لا تكفي وحدها لتفسير شعور هذه الدول الأربع بالحاجة إلى التنسيق في هذه المرحلة تحديداً. كما أن قراءة تاريخية لمواقف هذا الرباعي داخل منظمة التعاون الإسلامي، تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية، تكشف عن بذور مبكرة لهذا النمط من التحرك المشترك.

> **إن قراءة مواقف هذا الرباعي داخل منظمة التعاون الإسلامي تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية تكشف عن بذور مبكرة لهذا النمط من التحرك المشترك**

هذا البعد القيمي، كما أشرنا أعلاه، أكثر تعقيداً من محاولة اختزاله في تفسير مذهبي، أو اعتبار غياب إيران عن هذا الإطار دليلًا على ذلك. فالاختلاف الرئيس هنا لا يكمن في الهوية المذهبية، بل في طبيعة المقاربة الإقليمية؛ إذ تميل الدول الأربع إلى دعم منطق الدولة والاستقرار والحفاظ على الوضع القائم، في مقابل سياسة إيرانية ذات نزعة تغييرية تسعى إلى النفوذ وتوظيف أمن واستقرار دول المنطقة كورقة في صراعها الممتد منذ الثورة مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

بالطبع لن يكون مسار هذا الإطار التنسيقي خالياً من التحديات؛ فنجاحه يتطلب إرادة سياسية مستدامة، وقدرة على ترجمة هذه الإرادة إلى آليات فعالة ودائمة للتنسيق. كما سيواجه تحديات خارجية وإقليمية وداخلية قد تؤثر في قدرته على التطور والاستمرار.

فعلى الصعيد الخارجي، قد تنظر بعض القوى الإقليمية والدولية بحذر إلى أي تنسيق مستقل بين هذه الدول. فقد سعت **إسرائيل**، على سبيل المثال، إلى تصويره بوصفه «تحالفاً سنياً»، في محاولة لإضفاء طابع طائفي عليه وحشد معارضة إقليمية ودولية ضده. وبالمثل، قد تبدي **الولايات المتحدة** تحفظاً إزاء ترتيبات إقليمية ربما تتجاوز دورها في تشكيل البيئة الأمنية في المنطقة.

أما على المستوى الإقليمي، فقد تنظر بعض القوى المتوسطة والصغيرة أيضاً بتحفظ إلى أي إطار يمنح هذه الدول الأربع دوراً أكبر في الشؤون الإقليمية، خشية تراجع تأثيرها. فخلال العقد الماضي، سعت عدة قوى متوسطة وصغيرة، ولا سيما في الخليج العربي، للتأثير على مختلف قضايا المنطقة، ولذلك ربما لن ترحب بترتيب إقليمي يبدو وكأنه يستبعدها أو يحد من تأثيرها.

كما يواجه هذا الإطار تحديات داخلية ناتجة عن اختلاف أولويات الدول الأعضاء. فتركيا تركز على أمن حدودها الجنوبية، والقضية الكردية، وعلاقاتها مع أوروبا، إضافة إلى التطورات في القوقاز وآسيا الوسطى. أما مصر، فتتركز أولوياتها الراهنة في معالجة التحديات الاقتصادية والمعيشية الداخلية. وتواجه باكستان تحدي إدارة علاقتها المعقدة مع الهند، إلى جانب الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها مع إيران ودول الخليج العربي. أما المملكة العربية السعودية ورغم أنها تضع الاستقرار الإقليمي في مقدمة أولويات سياستها الخارجية، فهي تواصل التركيز على أولويات وطنية وإقليمية متعددة، في مقدمتها نجاح رؤية ٢٠٣٠، والتعامل مع الملف اليمني بأبعاده المختلفة.

> **لن يكون مسار هذا الإطار التنسيقي خالياً من التحديات فنجاحه يتطلب إرادة سياسية مستدامة وقدرة على ترجمة هذه الإرادة إلى آليات فعالة ودائمة للتنسيق**

وعليه، فإن التحدي الرئيس أمام STEP يتمثل في بناء آليات مؤسسية دائمة وفعالة للتنسيق، وبذل جهد دبلوماسي يضمن استدامته، في ظل تباين الأولويات الوطنية، وتعقيد البيئة الإقليمية، ومحاولات بعض الأطراف التشكيك فيه أو السعي لإعاقته.

وتظل إيران المتغير الأكثر حساسية في تحديد مستقبل هذه المبادرة، ليس فقط بسبب موقعها في التوترات الإقليمية، بل أيضاً بسبب الكيفية التي قد تفسر بها القيادة الإيرانية هذا الإطار. فإذا رأت فيSTEP تنسيقاً موجهاً ضدها، أو اصطفافاً طائفياً يهدف إلى احتوائها، فمن المرجح أن تسعى إلى عرقلته. وحيث أن سلوك إيران، والسياسات الإسرائيلية العدوانية، يعدان مصدرين رئيسين لحالة عدم الاستقرار في المنطقة، فإن التعاطي معهما سيمثل الإشكالية الرئيسة أمام هذا الإطار الجديد.

ومع ذلك، فإن هذا الواقع لا ينفي وجود قنوات يمكن البناء عليها في التعامل مع إيران؛ فالدول الأربع تحتفظ بقنوات اتصال مع طهران، واضطلعت، بدرجات مختلفة، بأدوار في جهود الوساطة الرامية إلى إنهاء الحرب، وكان لباكستان دور بارز في هذا المسار. ما يعني أن STEP يمكن أن يصبح منصة لتنسيق المواقف وإدارة الأزمات المرتبطة بإيران والتي يبدو أنها ستكون المتغير الأبرز خلال السنوات القادمة في أي ترتيبات أمنية مستقبلية.

يمثل إطار التنسيق الرباعي، الذي اقترحنا هنا تسميته بـ STEP، تطوراً مهماً في مسار البحث عن ترتيبات إقليمية أكثر قدرة على التعامل مع أزمات المنطقة؛ فهو يوفر آلية مرنة للتنسيق والتشاور بين قوى إقليمية مؤثرة، بما قد يساعد على إدارة الأزمات والحد من مخاطر التصعيد والتعامل مع تبعات سياسات القوى الكبرى، إضافة لتراجع فاعلية المؤسسات الدولية. إلا أن فاعلية هذا الإطار ستتوقف على تطويره تدريجياً، وربما مأسسته، والانخراط مع بقية الفاعلين الإقليميين؛ فاستقرار منطقة أصبحت الأزمات سمة مستمرة في تفاعلاتها لا يمكن أن تؤمنه أربع دول بمفردها.

تظل إيران المتغير الأكثر حساسية في تحديد مستقبل هذه المبادرة ليس فقط بسبب موقعها في التوترات الإقليمية بل أيضاً بسبب الكيفية التي قد تفسر بها القيادة الإيرانية هذا الإطار

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64